مفاهيم التعامل مع الماضي

مقدمة

غالبًا ما تجد المجتمعات التي تحاول تجاهل الفظائع المرتكبة خلال النزاع نفسها في مواجهة مع استمرار آثارها. سواء ظهرت هذه الآثار في شكل مظالم لم تُحلّ، أو خلل في النسيج الاجتماعي، أو عودة سريعة إلى العنف، أو ببساطة إعادة إنتاج للعداوات القديمة، فإن النتيجة النهائية تكون التآكل والتصعيد. وقد يشعر ضحايا الانتهاكات، على وجه الخصوص، بأن الحرب لم تنتهِ أبدًا، حتى بعد إعلان السلام رسميًا.

يُقصد بـ "التعامل مع الماضي" مجموعة من الاستراتيجيات الإبداعية التي تهدف إلى تغيير هذا الواقع – من خلال تدابير يمكن أن توفّر للضحايا شيئًا من الراحة والرضا، وأحيانًا من جبر الضرر؛ ومبادرات تعالج قضية الجناة وتعزز سيادة القانون؛ وطرق لإعادة صياغة القوانين وإصلاح المؤسسات العامة، وبناء ثقافة من الحوكمة الديمقراطية؛ ومشاريع قادرة على توليد فهم مشترك للانتهاكات والتاريخ الذي وقعت فيه؛ وفرص للاحتفال بالحياة التي استمرت، بكل ما تحمله من دروس، بين من نجا. إن "التعامل مع الماضي" هو نهج تحولي يمكنه، في أفضل حالاته، أن يُمكّن من انتقال مستدام يخرج بالمجتمع من أنماط العنف والانتهاك المتجذرة[1].

لذا إن معالجة إرث الماضي العنيف أمرٌ أساسي لإعادة بناء العلاقات وبناء الثقة بين الأفراد والمجتمعات والدول. من هنا برز مصطلح "التعامل مع الماضي" (DWP) في سبعينيات القرن الماضي كمجال دراسي وممارسة متميز، واكتسب أهمية بالغة في ثمانينياته، لا سيما في سياق التحولات نحو الديمقراطية ومعالجة انتهاكات حقوق الإنسان في أمريكا اللاتينية وجنوب أفريقيا. ويشمل هذا المصطلح تدابير متنوعة تهدف إلى معالجة انتهاكات الماضي بشكل بناء، بما في ذلك البحث عن الحقيقة، والحق في العدالة، وجبر الضرر وضمان عدم التكرار.

يمكن تتبّع بدايات الانخراط الجاد من قبل المجتمعات في متطلبات الحاضر الناجمة عن حلقات تاريخية من العنف المنهجي الواسع النطاق إلى النقاشات التي دارت في ألمانيا أواخر الثمانينيات. وقد عُرفت هذه النقاشات باسم "Historikerstreit" (أي "الخلاف بين المؤرخين")، وتمحورت حول مسألة ما إذا كان عنف الهولوكوست النازي فريدًا من نوعه أم أن عنفًا مماثلًا قد حدث في أماكن أخرى، وماذا يفرض هذا التاريخ من مسؤوليات على الأجيال اللاحقة في ألمانيا – مثل الإجراءات اللازمة للحيلولة دون تكرار ذلك، وآليات جبر الضرر، ولمن يجب تقديمه تحديدًا. وظهرت في هذه النقاشات مصطلحات مثل "Vergangenheitsbewältigung" (أي "التعامل مع الماضي") و"Geschichtsaufarbeitung" (أي "تفكيك ومعالجة التاريخ")، وهي المفاهيم التي ساهمت في بلورة مصطلح "التعامل مع الماضي" (Dealing with the Past) في اللغة الإنجليزية.

وفيما يلي تفصيل أكثر

سبعينيات القرن الماضي:

بدأت أجندة "التعامل مع الماضي" تتبلور، مع التركيز على منع الفظائع المستقبلية من خلال معالجة أضرار الماضي.

ثمانينيات القرن الماضي:

اكتسب هذا المفهوم زخمًا مع سعي الحكومات الديمقراطية الحديثة في أمريكا اللاتينية وجنوب أفريقيا إلى التعامل مع إرث الحكم الاستبدادي وانتهاكات حقوق الإنسان. وقد أدى ذلك إلى نقاشات

[1] الدكتور تايرون ("تيري") سافاج هو اختصاصي في علم الضحايا وممارس مهتم بشدة بالوساطة، وتحويل النزاعات، والتعامل مع الماضي.

حول كيفية تحقيق التوازن بين المساءلة عن جرائم الماضي والحاجة إلى المصالحة الاجتماعية والاستقرار.

منذ التسعينيات فصاعدًا:

أصبح "التعامل مع الماضي" مجالًا أكثر رسمية، حيث روجت المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية بنشاط لمبادئه وممارساته في سياقات مختلفة حول العالم.

يُستخدم مصطلح "التعامل مع الماضي" لوصف مجموعة واسعة من المناهج والأنشطة، بما في ذلك:

الحق في المعرفة:

حق الضحايا والمجتمع ككل في معرفة الحقيقة - واجب الدولة في حفظ الذاكرة.

إثبات الحقائق التاريخية حول أحداث الماضي من خلال التحقيقات ولجان تقصي الحقائق وجلسات الاستماع العامة.

الحق في العدالة:

حق الضحايا في المساءلة الانتصاف العادل - واجب الدولة في التحقيق والمقاضاة والمعاقبة

مساءلة الجناة ومحاسبة مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان، والسعي لإنصاف ضحايا المتورطين في انتهاكات الماضي بمختلف الوسائل القضائية وغير القضائية.

جبر الضرر والتعويض:

حق الضحايا أو ذويهم في الحصول على تعويضات - واجب الدولة في تقديم الإنصاف

عبر وضع برامج تحديد احتياجات الضحايا[2] وتعويضهم بمختلف الاشكال المادية والمعنوية.

ضمان عدم التكرار:

حق الضحايا والمجتمع في الحماية من الانتهاكات المستقبلية - واجب الدولة في ضمان الحوكمة الرشيدة وسيادة القانون

إصلاح المؤسسات المتورطة في انتهاكات الماضي، والقوانين والدساتير السابقة، إضافة الى تعزيز هياكل السلم المجتمعية، ومعالجة محركات ودوافع النزاعات.

ماذا يعني التعامل مع الماضي؟

التعامل مع المشاعر [الحزن، السعادة، الغضب، الارباك، الراحة، الكره، التعب، ...]

التعامل مع الذكريات [السيئة، اللطيفة، الصعبة، الفظيعة، ...]

التعامل مع القضايا [التعليمية، الأمنية، الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية، ....]

التعامل مع الأحداث [القتل، الفقد، التعذيب، القصف، الجرح، التهجير، الاختطاف، ...]

التعامل مع الحقوق [المرأة، المفقودين، الطفل، المواطنة، العمل، المعرفة، المكونات، ...]

في فترة الثمانينيات من القرن الماضي، استند باحثو التعامل مع الماضي (DwP) في سويسرا إلى تطورات أخرى داخل منظومة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة لبناء إطار مفاهيمي للتعامل

[2] الضحايا هم الأشخاص الذين تعرّضوا، بشكل فردي أو جماعي، لأذى يشمل الإصابة الجسدية أو النفسية، أو المعاناة العاطفية، أو الخسارة الاقتصادية، أو الإضرار الجسيم بحقوقهم الأساسية، نتيجة أفعال أو امتناعات تُشكّل انتهاكات جسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان، أو انتهاكات خطيرة للقانون الإنساني الدولي.
وعند الاقتضاء، ووفقًا للقانون الوطني، يشمل تعريف الضحايا أيضًا أفراد الأسرة المباشرين أو المعالين للضحية المباشرة، والأشخاص الذين تعرضوا للأذى أثناء تدخلهم لمساعدة الضحايا في حالات الخطر أو لمنع وقوع الانتهاكات. (الجمعية العامة للأمم المتحدة، 2006، المبدأ 8)

مع الماضي. وقد استند هذا الإطار إلى المبادئ التي وضعها اثنان من المقررين الخاصين بالأمم المتحدة – لويس جونيه وديان أورنتليشر – حول مكافحة الإفلات من العقاب (Joinet، 1997، ص. 3).

وقد أعاد الإطار المفاهيمي للتعامل مع الماضي صياغة عناصر العدالة الانتقالية كمجموعة من الحقوق **لتشكل ركائز التعامل مع الماضي وهي:**

الحق في المعرفة الحق في العدالة الحق في جبر الضرر ضمان عدم التكرار

السياقات التي يتناولها مفهوم التعامل مع الماضي

- انتهاكات حقوق الإنسان (الاجتماعية، الاقتصادية، المدنية، السياسية والثقافية) وانتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان.
- الصراعات المسلحة الداخلية (و / أو) الأنظمة الاستبدادية.
- الدول التي لديها نقص في الشرعية والقدرات، وضعف السيطرة المدنية على المؤسسات الأمنية، لا مؤسسات مستقلة.
- الفساد المستشري والعنف (و/ أو) تسلل الجريمة المنظمة داخل مؤسسات الدولة، والعنف من منظور نوع الجنس.
- مجتمعات فيها قرب بين الضحايا (مدنيين) والجناة في نفس الزمان والمكان

الإطار المفاهيمي للتعامل مع الماضي

وكوسيلة لتصور إطار التعامل مع الماضي، صممت swisspeace بالتعاون مع مكتب برنامج DwP في القسم السياسي الرابع، الأمن البشري التابع لوزارة الخارجية الفيدرالية السويسرية، رسما بيانيا يوضح بعض الآليات والإجراءات الرئيسية المرتبطة بالمبادئ الأربعة المذكورة أعلاه من منظور شامل. بالإضافة إلى ذلك، يحاول الرسم البياني أيضا توضيح البعد التحويلي للتعامل مع الماضي كجزء من عملية سياسية واجتماعية للتحول الديمقراطي في مجتمعات ما بعد الصراع.

والفكرة هي أنه، اعتمادا على السياق والظروف، قد يكون أي من هذه الأنشطة في أي من المجالات الأربعة نقطة انطلاق للتعامل مع الماضي. وعلاوة على ذلك، تجدر الإشارة إلى أن هناك صلات بين مختلف الأنشطة في مختلف المجالات. فعلى سبيل المثال، يعد الحفاظ على المحفوظات أمرا مهما لإعمال الحق في المعرفة والحق في العدالة. وينطبق الشيء نفسه على حماية الشهود، وهي ضرورية ليس فقط فيما يتعلق بمحاكمات جرائم الحرب، ولكن أيضا في البحث عن الأشخاص المفقودين. من الناحية المثالية، من شأن اتباع نهج شامل ومتكامل للتعامل مع الماضي أن يبني على هذه الروابط وغيرها لخلق الزخم وتوسيع الدائرة تدريجيا لتشمل مبادرات DwP الأخرى.

وتمثل الدائرة الوسيطة الهدف الأكثر إلحاحا على المدى الطويل المتمثل في تعزيز سيادة القانون من خلال مكافحة الإفلات من العقاب. والدائرة الخارجية تمثل الهدف الاستراتيجي بعيد المدى المتمثل في تعزيز المصالحة والإصلاحات الوطنية من خلال ضمان عدم التكرار.

أن التقدم الكبير المحرز في أي مجال أو أكثر من المجالات الأربعة، مثل إنشاء لجنة لتقصي الحقائق فيما يتعلق بالحق في المعرفة أو التدخل الناجح لإصلاحات قطاع الأمن فيما يتعلق بضمان عدم التكرار، لن يؤدي إلى تحقيق الرضا وضمان المساءلة فحسب، بل سيعمل أيضا على تعزيز ثقة الجمهور في مؤسسات الدولة. من الواضح أن مبادرات DwP يمكن أن تساهم جزئيا فقط في المهمة الأكبر الممثلة هنا، ولكن يمكن قياس تأثير هذه المبادرات، التي قد تنطوي على التنفيذ على المستوى الدولي أو الوطني أو المحلي (أو مزيج منهما)، من حيث آثارها الفورية والطويلة الأجل.

وأخيرا، ينبغي إضافة أنه يمكن أيضا استخدام مخطط DwP كأداة تحليلية لتحديد أنشطة الجهات الفاعلة الدولية والوطنية والمحلية في المجالات الرئيسية الأربعة. وتبعا للسياق.

عند العمل مع هذا الرسم التخطيطي، لاحظ ما يلي:

- إنه يقدم نهجا كليا، أي أنه يعالج، من أربع ركائز تكميلية، عناصر مختلفة تتعلق بالتعامل مع الماضي.
- فهو يجمع بين تدابير تصالحية ومحاسبية محددة.
- ويركز في الوقت نفسه على حقوق الأفراد وعلى الواجبات المقابلة للدولة.
- فهو يجمع بين الحقوق والواجبات الفردية والواجبات الجماعية.
- ومواضيعها وآلياتها مترابطة ومتشابكة.

وهي أداة عمل تنفيذية يمكن استخدامها، على سبيل المثال، لتوجيه الآراء والتوصيات ورسم خرائط للمبادرات الجارية و/أو الجديدة المتعلقة بالتعامل مع الماضي وفي مختلف المستويات المحلية والوطنية والدولية.

وأخيرا، يصف هذا الإطار المفاهيمي للتعامل مع الماضي عملية سياسية واجتماعية طويلة الأجل لإرساء الديمقراطية في مجتمعات ما بعد الصراع، تركز على مكافحة الإفلات من العقاب وتعزيز سيادة القانون بهدف نهائي يتمثل في تعزيز تحول النزاعات وتحقيق المصالحة[3] والإصلاحات في المجتمع والدولة لضمان عدم التكرار.

وبهذا الفهم، تُعد المصالحة برنامجًا سياسيًا واعيًا، أو إجماعًا أو التزامًا بالتغيير – غالبًا ما يتم تشكيله بدافع الضرورة أو نتيجة لانعدام البدائل الأخرى لتفادي التصعيد مجددًا. وبالتالي، فإن قدرة المجتمع على التفاعل مع التدابير المختلفة التي يشملها التعامل مع الماضي (DwP) – وتنفيذها بشكل فعّال – تعتمد على مدى توفر التزام سياسي بالعمل ضمن إطار تصالحي، وقدرة هذا الإطار على إيجاد صدى بين المواطنين باعتباره توافقًا اجتماعيًا. وبهذا المعنى، فإن المصالحة – بوصفها بقاءً – تُشكل القوة الحيوية التي تدفع وتؤطر استراتيجيات التعامل مع تاريخ الانتهاكات.

[3] أن المصالحة لا تعني بالضرورة الغفران؛ لكنها تتطلب الاعتراف بالمسؤولية؛ وتُوقف أنماط العنف المتجذرة؛ وتعزز الفهم؛ والأهم أنها تتعلق بـ"البقاء والنمو معًا" (Villa-Vicencio، في Villa-Vicencio & Doxtader (Eds.)، 2004، ص. 8).

إستراتيجيات التعامل مع الماضي للمساهمة في التحول المستدام للسلام

يمثّل تحويل النزاع نهجاً اساسياً للتطبيق في سياقات التي شهدت انتهاكات جسيمة ومسارًا يتطلّب المصالحة (بحسب دائرة DWP أو المخطط العلاقاتي لركائز DWP)، ومنع تكرار الانتهاكات. وعلى الرغم من صعوبة قياس هذين المفهومين، فإن الإطار يرى أنهما يُدعَمان من خلال تطبيق سيادة القانون والالتزام المستمر بـ مكافحة الإفلات من العقاب – وهما خطوتان تقدّمان بدائل فعلية لمعالجة النزاع المجتمعي، ويُمكن تفعيلهما عبر التطبيق الواعي لكل من الحقوق الأربعة السابقة.
وتوصف استراتيجيات DWP بأنها:

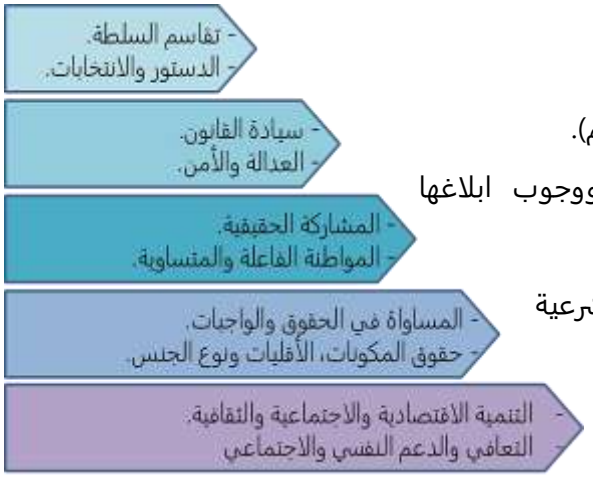

- نهج شامل وترابط مشترك.
- استراتيجيات تدريجية (مكاسب السلام).
- جهود التشاور والبحث التجريبي ووجوب ابلاغها لصانع القرار.
- سياق محدد مع التركيز على الشرعية والملكية المحلية.
- فهم الحساسيات الثقافية والتقاليد.

التعامل مع الماضي والعدالة الانتقالية؟

التعريف الاصطلاحي

يعرّف أحد الباحثين القانونيين، والذي يُنسب إليه ابتكار هذا المصطلح، العدالة الانتقالية بأنها:

"تصوّر للعدالة مرتبط بفترات التغيير السياسي، يتميّز باستجابات قانونية لمواجهة الانتهاكات التي ارتكبتها الأنظمة القمعية السابقة" (Teitel، 2003، ص. 69).

ومع إدراك الأبعاد الإيجابية والعملية التي جلبتها العدالة الانتقالية لموضوع المساءلة الجنائية، بحسب الفهم القانوني، اختار باحثون آخرون فهمًا أوسع وأشمل للمفهوم. على سبيل المثال، تذكر سوزان بوكلي-تسيستل أن العدالة الانتقالية تشمل:

"أدوات وجهود التعامل مع الماضي العنيف لنظام أو نزاع، بهدف تمكين الانتقال نحو مجتمع دائم السلم وغالبًا ديمقراطي" (مترجم من الألمانية، Buckley-Zistel، 2007، في Romeike، 2016).

ومع ازدياد شعبية المفهوم في الأوساط الناطقة بالإسبانية والإنجليزية، بدأت تظهر نقاشات حادة حول الطابع المفاهيمي والمهني المتشكل للعدالة الانتقالية. وفي هذا السياق، أصدر الأمين العام للأمم المتحدة مذكرة توجيهية تضمّنت تعريفًا شاملاً ومتكاملًا للعدالة الانتقالية، وحدّدت أربعة عناصر أساسية لطالما اعتبرها الممارسون في هذا المجال جوهرية للعدالة الانتقالية، وهي: ومع ازدياد شعبية المفهوم في الأوساط الناطقة بالإسبانية والإنجليزية، بدأت تظهر نقاشات حادة حول الطابع المفاهيمي والمهني المتشكل للعدالة الانتقالية. وفي هذا السياق، أصدر الأمين العام للأمم المتحدة مذكرة توجيهية تضمّنت تعريفًا شاملاً ومتكاملًا للعدالة الانتقالية، وحدّدت أربعة عناصر أساسية لطالما اعتبرها الممارسون في هذا المجال جوهرية للعدالة الانتقالية، وهي:

العدالة الانتقالية هي مجموعة العمليات والآليات – القضائية وغير القضائية – التي تعتمدها المجتمعات في سعيها للتعامل مع إرث من الانتهاكات الجسيمة واسعة النطاق، وذلك من أجل ضمان المساءلة، وتحقيق العدالة، والوصول إلى المصالحة. وتشمل العدالة الانتقالية كلاً من الإجراءات القضائية وغير القضائية، مثل: المبادرات القضائية (الملاحقات الجنائية)، آليات كشف الحقيقة، برامج جبر الضرر والتعويض، إصلاح المؤسسات، أو مزيجًا مناسبًا من هذه العناصر، بما يتلاءم مع السياق المحلي (الأمين العام للأمم المتحدة، 2010، ص3).

أما في تلك الفترة، استند باحثو التعامل مع الماضي (DwP) في سويسرا إلى تطورات أخرى داخل منظومة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة لبناء إطار مفاهيمي للتعامل مع الماضي. وقد استند هذا الإطار إلى المبادئ التي وضعها اثنان من المقررين الخاصين بالأمم المتحدة – لويس جونيه وديان أورنتليشر – حول مكافحة الإفلات من العقاب (Joinet، 1997، ص. 3).

فالتعامل مع الماضي فهو مصطلحٌ شامل يشير إلى مجموعة من التدابير المتخذة لمعالجة الظلم والأذى في الماضي، والتي تُسهم في الوقت نفسه في بناء مجتمع عادل في الحاضر، وتُعزز آفاق السلام والتنمية المستدامة في المستقبل. يتضمن المفهوم كافة الجهود الاجتماعية والثقافية والسياسية التي تبذلها المجتمعات أو الأفراد لمواجهة آثار الماضي العنيف.

المشتركات والفوارق الأساسية بين التعامل مع الماضي والعدالة الانتقالية

يمكن تلخيص الفرق الأساسي بأن العدالة الانتقالية تُعد نهجاً منظماً ومؤسسياً غالبًا ما تديره الدولة أو مؤسسات العدالة، بينما التعامل مع الماضي يمكن أن يكون أهلياً، غير رسمي، أو ثقافياً، وينبع من مبادرات الأفراد والمجتمع المدني.

الجانب	التعامل مع الماضي	العدالة الانتقالية
المفهوم	مفهوم أوسع منذ نشأته يشمل كل الجهود الرسمية وغير الرسمية القضائية وغير القضائية، التي تهدف إلى مواجهة الماضي العنيف أو القمعي، وتحويل النزاعات الحالية المرتبطة بتاريخ الانتهاك سواء عبر سرد الذاكرة، الفن، التعليم، أو المبادرات المجتمعية والمؤسسية.	مفهوم يتوسع مع تطبيقه ليضم مجموعة من الآليات القضائية التي تعتمدها الدول لمعالجة إرث الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان خلال فترات النزاع أو الاستبداد، بهدف تحقيق العدالة والمصالحة.
الطابع المؤسسي	رسمي وغير رسمي في الغالب، تقوده منظمات المجتمع المدني أو الأفراد.	رسمي، غالبًا ما تقوده الدولة أو مؤسسات العدالة.
الهدف الأساسي	حفظ الذاكرة، الاعتراف بالضحايا، كشف الحقيقة وبناء سردية جماعية، وتفكيك الصمت. تحقيق العدالة، المساءلة، جبر الضرر، والمصالحة وضمان عدم التكرار	تحقيق العدالة، المساءلة، جبر الضرر، والإصلاح المؤسسي.
الآليات	تستخدم آليات عملية طويلة الأجل وليست محدودة فقط إلى فترة انتقالية. مثل محاكم المصالحة المجتمعية، المتاحف، النصب التذكارية، التوثيق، الفنون، التعليم، الأرشفة، لجان كشف الحقيقة، برامج جبر الضرر، إصلاح ضمان عدم التكرار، لجان المصالحة/العدالة المجتمعية.	تستخدم الأدوات القانونية وتمكين الانتقال الديمقراطي المصاغ بعناية في المدى القصير مثل المساءلة القضائية المحاكمات، لجان الحقيقة، برامج جبر الضرر، إصلاح المؤسسات.
المرجعية القانونية	تستند إلى المبادئ الأخلاقية والاجتماعية والثقافية. كما تستند إلى القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الجنائي الدولي. وقوانين ومراسيم البلد المحلية	تستند إلى القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الجنائي الدولي. وقوانين ومراسيم البلد المحلية

يكمن الاختلاف الرئيسي في النطاق والتركيز: "التعامل مع الماضي" مفهوم واسع يشمل إجراءات مختلفة لمعالجة مظالم الماضي، بينما "العدالة الانتقالية" إطار عمل أكثر تحديدًا يركز على معالجة

انتهاكات حقوق الإنسان واسعة النطاق خلال فترات الانتقال السياسي، وغالبًا ما يتضمن آليات قانونية.

التمييزات الرئيسية بين التعامل مع الماضي والعدالة الانتقالية

الظهور: ظهرت العدالة الانتقالية في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات، في المقام الأول استجابةً للتحولات السياسية في أمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية. اما التعامل مع الماضي برز في سبعينيات القرن الماضي كمجال دراسي وممارسة متميز، واكتسب أهمية بالغة في ثمانينياته، لا سيما في سياق التحولات نحو الديمقراطية ومعالجة انتهاكات حقوق الإنسان في أمريكا اللاتينية وجنوب أفريقيا.

النطاق: يُعدّ التعامل مع الماضي أوسع نطاقًا، بينما تُركّز العدالة الانتقالية على فترات الانتقال السياسي.

السياق: ترتبط العدالة الانتقالية تحديدًا بأوقات التغيير السياسي، بينما يُمكن تطبيق التعامل مع الماضي على نطاق أوسع.

الآليات: غالبًا ما تتضمن العدالة الانتقالية آليات رسمية مثل المحاكم ولجان تقصي الحقائق، بينما يُمكن أن يشمل التعامل مع الماضي مجموعة أوسع من النُهج.

الأهداف: يهدف كلاهما إلى العدالة والمصالحة ومستقبل أفضل يعم بالسلام، لكن العدالة الانتقالية تُركّز بشكل أكبر على المحاسبة عن انتهاكات الماضي.

لقد أعاد الإطار المفاهيمي لDwP صياغة عناصر العدالة الانتقالية بشكل فعال كمجموعة من الحقوق، وفي جوهرها العدالة الانتقالية هي نهج محدد للتعامل مع الماضي، وخاصة في سياق التحولات السياسية، في حين أن التعامل مع الماضي هو مفهوم أكثر عمومية يمكن أن يشمل إجراءات مختلفة تهدف إلى معالجة الظلم الماضي.

التجارب السابقة في العدالة الانتقالية والتعامل مع الماضي

أمثلة على تطبيق العدالة الانتقالية

1. جنوب إفريقيا: لجنة الحقيقة والمصالحة (TRC) بعد نهاية نظام الفصل العنصري، حيث تم الاستماع إلى شهادات الضحايا والجناة، ومنح العفو المشروط مقابل الاعتراف بالحقيقة. وتألفت ولايته "وضع صورة كاملة قدر الإمكان لأسباب وطبيعة ومدى انتهاكات حقوق الإنسان" ومن مخرجاته قانون تعزيز الوحدة الوطنية والمصالحة ومساحات الاعتراف العلنية.

2. الأرجنتين: محاكمات قيادات المجلس العسكري بعد سقوط ديكتاتورية خورخه رافائيل فيديلا (1976 – 1981)، وتشكيل لجنة وطنية للتحقيق في حالات الاختفاء القسري، ورفع الحصانة والمحاكمات القضائية.

3. المغرب: هيئة الإنصاف والمصالحة (2004) التي عملت على كشف الحقيقة حول انتهاكات "سنوات الرصاص" في عهد الملك حسن الثاني، وتعويض الضحايا.4. رواندا: محاكم "الغاتشاكا" التقليدية بعد الإبادة الجماعية عام 1994، والتي جمعت بين العدالة والمصالحة المجتمعية.

أمثلة على تطبيق التعامل مع الماضي

يُجسّد المثال الألماني أحد أبرز النماذج التي استند إليها تطوير مفهوم التعامل مع الماضي، لا سيما من خلال إعادة هيكلة النظام السياسي الألماني لمنع تكرار الانتهاكات، بما في ذلك إخضاع القوات المسلحة للرقابة البرلمانية؛ واتفاقية التعويضات الموقّعة مع إسرائيل عام 1962، والتي التزمت فيها ألمانيا بدفع تكاليف إعادة توطين اللاجئين اليهود، وتقديم تعويضات فردية لضحايا المحرقة؛ بالإضافة إلى الموقف الرمزي المعروف باسم "انحناءة وارسو" (Kniefall von Warschau)، حين جثا المستشار الألماني فيلي برانت احترامًا وتواضعًا أمام نصب تذكاري لانتفاضة غيتو وارسو – وهي أمثلة بارزة على مساعي ألمانيا لمواجهة ماضيها المؤلم والتعامل معه.

1. ألمانيا: إنشاء متحف "توبوغرافيا الرعب" في برلين لتوثيق جرائم النازية، ودمج تاريخ الهولوكوست في المناهج الدراسية.

2. تشيلي: نصب تذكاري للضحايا في "باركي دي لا باز"، ومبادرات فنية ومجتمعية لتخليد ذكرى ضحايا بينوشيه.

3. لبنان: مبادرات أهليّة مثل "ذاكرة للنسيان" التي توثق الحرب الأهلية اللبنانية من خلال شهادات شخصية وأعمال فنية.

4. البوسنة والهرسك: متحف "سراييرينيتسا" الذي يوثق مجزرة 1995، ويُستخدم كأداة تعليمية وتذكيرية.

5. جنوب افريقيا: انهاء قانون نظام الفصل العنصري بعام 1948 الذي أنتج كميات هائلة من التميز العنصري، بانتخاب رئيس "المؤتمر الوطني القومي" نيلسون مانديلا رئيساً للبلاد بعام 1994.

أهم الدروس للاستفادة عند تبني مفهوم التعامل مع الماضي

- التنفيذ بشفافية ومسؤولية
- الجمع العملي بين الأهداف قصيرة المدى والأهداف بعيدة المدى من العملية ككل.
- الحوار المستمر بين أصحاب المصلحة من الحكوميين وغير الحكوميين.
- التوازن والحساسية في شأن الجنس رئيسيان.
- التقييم المتواصل يسمح ويشجع التصحيح والتكيف

أهم الدروس المستفادة من التجارب السابقة

- لن تلبي توقعات جميع الافراد/الجماعات.
- تدابير مخصصة لتغييرات هيكلية تعني استمرار القبول \ شرعية العمليات.
- الشمولية.
- الاتساق (التوافق مع السياق) ومرونة وتماسك التصميم.
- الشفافية والوضوح.
- الوسائل والاستقلالية.
- خصوصية الجنسين والتوضيح هما المفتاح.

الخلاصة

باتت المجتمعات حول العالم تُدرك بشكل متزايد مخاطر محاولة "دفن الماضي" والتظاهر بنسيانه على حد تعبير رئيس وزراء كمبوديا، هون سين (في Chhang، 2007، ص. 163).

حتى في إسبانيا – التي غالبًا ما تُطرح كمثال على جدوى ترك الماضي وعدم الخوض فيه – شهدت السنوات الأخيرة نقاشات متصاعدة حول نبش رفات عشرات الآلاف من ضحايا ديكتاتورية فرانكو، التي حكمت البلاد لأربعة عقود.

وفي أواخر عام 2019، تم نقل رفات فرانكو نفسه من كنيسة الدولة الرسمية إلى قبر عائلي متواضع – في خطوة رمزية تعكس تحوّلًا تدريجيًا في كيفية تعامل إسبانيا مع ماضيها.

مراجع ومواد مهمة

1. https://akademie.propeace.de/en/media/211
2. https://berghof-foundation.org/themes/dealing-with-the-past
3. https://modernlanguagesopen.org/articles/10.3828/mlo.v0i0.321
4. https://www.swisspeace.ch/programs/dealing-with-the-past